الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام وفي الحج الاحتياط لان
الموت في سنة عز نادر فما خيره بعد التمكن تعرض له على الفوات فلا
يجوز فكان الزكاة والحج فريضة والفورية فيهما واجبة فيأثم بالتأخير
قوله في الموضعين اي في كتاب الزكاة وكتاب الحج قول المص وهو اما
ان يكون الوقت ظرفا للمؤدى وشرطا للاداء وسببا للوجوب كوقت الصلاة
المؤدى من الصلاة هو الهيئة الحاصلة من الاركان المخصوصة الواقعة
في الوقت والاداء اخراجها من العدم الى الوجود والوجوب لزوم وقوعها
في ذلك الوقت لشرف فيه فوقت الصلاة ظرف للمؤدى اي زمان يحيط به
ويفضل عليه وهو ظاهر وشرط لاداية اذ لا يتحقق الاداء بدونه مع انه
غير داخل في مفهوم الاداء ولا مؤثر في وجوده وليس شرطا للمؤدى كان
المختلف باختلاف الوقت هو صفة الاداء والقضاء لا نفس الهيئة وسبب
لوجوب المؤدى اي لزوم تلك الهيئة مرتب عليه حتى كان المؤثر فيه بالنظر
الينا تيسير الله تعالى على العباد بربط الاحكام بالاسباب الظاهرة كالملك
بالشراء مع ان النعم مترادفة في الاوقات والعبادة شكر فايتم الحال مقام
المحال والمتقدم موجب على ان السبب نعم اكد تعالى واختلاف العبادات بحسب
اختلاف نعم الله تعالى كذا في التلويح قوله فيؤدي في بعضه تفسير للظرف
وهو معنى ما قدمناه عن التلويح قوله حتى يختلف الواجب باختلاف الوقت
دليل لكون الوقت سببا للوجوب وذلك لان الاصل في اختلاف الحكم ان يكون
باختلاف السبب وان جاز ان يكون باختلاف الظرف او الشرط الا انه لا يطلق
في كونه امارة السببية قوله ان كاملا فكامل او ناقصا فناقص اي ان كان
الوقت كاملا فالواجب كامل وكان الوقت ناقصا فالواجب ناقص
قول المص كوقت الصلاة فان مطلق الوقت ظرف لها والجزء الاول
منه شرط للاداء وكل الوقت سبب لوجوبها اذا فات اكثر ضعها وقتية الا
فالبعض سبب فالمحكوم عليه مختلف بالاعتبار فاندفع الاعتراض بان
بين الظرفية والسببية منافاة لان لازم السببية المقارنة ولازم الظرفية

المقارنة

المقارنة والتنافي بين اللازمين يوجب التنافي بين الملزومين قوله اي هذا النوع
يعني المقيد الذي جعل الوقت فيه ظرفا للمؤدى وشرطا للاداء وسببا للوجوب
وارجع ان يجيء الضمير الى الوجوب وهو الظاهر قوله فيصير الثاني سببا وهكذا
اي واذا لم يؤد في الثاني يصير الثالث سببا لان الاصل في السبب هو الاتصال
بالمسبب فلا حاجة الى العدول عن القريب القائم الى البعيد المنقضي قوله
فابدل بالرفع فاعل يلي الخ قال في العزمية والظاهر ان يجعل فاعل يلي هو الضمير
المستتر العايد الى الجزء ويكون قوله ابتداء الشرع منصوبا مفعولا له
لان معنى الولي على ما ذكر في الصحاح وغيره هو القرب والدنو مطلقا وان
كان اكثر استعماله فيما يكون بطريق التعقيب انتهى وقيد السبب هو الجزء
الذي يليه الشروع اي يعقبه ويتصل به هو الجزء الذي يكون قبل الشروع
لا ما يتراخى منه عدم كونه قبله او بعده فالمقصود هنا هو التعقيب
كما ذكره الكل تدبر قوله يعني تنتقل السببية من جزء الوجزء الى اخر الوقت
يعني اذا ادى في الجزء الاخير فاتصل الاداء به هو السبب والمراد ان ينتقل
الوجوب بما بعده الا فرض الوقت وتمامه في الملخص قوله لزوال الكل عما
عداه يعني يكون الوجوب مضافا الى جميع الوقت فكل الوقت سبب في حق
القضاء لان العدول عن الكل في الاداء كان لضرورة وهي انه يلزم ترجيح المتقدم
على السبب او تاخر الاداء عن الوقت وهذه الضرورة غير متحققة
في القضاء فوجب بصفة الكمال قوله فلا دور جواب عما اورد من ان
السببية متوقفة على الاداء والاداء متوقف على الوجوب والوجوب متوقف
على السبب اي فلزم توقف السببية على السبب وهو دور وبيانه وجه
الاندفاع ان تقرر السببية موقوف على اتصال الاداء وكما شك في الوجوب
ليس متوقفا على تقرر السببية بل على السببية نفسها قوله ولا يرد ضده
العصر الخ اي بانه يقال انه وجب عليه كاملا فاداه ناقصا قوله لان الاعتبار
عنه تعليل للنفي لكن قال في التنقيح هذا شكل بالفجر واجاب عنه في التلويح

Copyright Banaras Hindu University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)